الأمم المتحدة S/PV.5919

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩١٩**

الاثنين، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٨/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد خليل زاد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/407)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-39335 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/407)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل زمبابوي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد شيديا وسيكو (زمبابوي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا وهي واردة في الوثيقة S/2008/407.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على إتاحتهم لي هذه الفرصة لأقدم إحاطة إعلامية بشأن الحالة في زمبابوي. وقبل أربعة أيام من الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٧ حزيران/يونيه، تدهورت الحالة إلى مستويات تنذر بالخطر ووصلت إلى درجة جديدة من الخطورة. ويدل على هذه الحالة بشكل واضح للغاية انسحاب السيد تسفانغيراي من الجولة الثانية للانتخابات المقرر أن تجري يوم الجمعة. ومع أننا ظللنا نعمل على تحسين الظروف، فإننا أيضا نؤمن بأنه لا تتوفر الظروف لإجراء جولة ثانية ''حرة ونزيهة'' للانتخابات. ونثني بقوة السلطات عن المضي قدما بإجراء الجولة الثانية للانتخابات في ظل هذه الظروف إذ ليس من شأن ذلك سوى أن يؤدي إلى زيادة الانقسام وإلى نتائج لا تتحلى بالمصداقية.

ويرى الأمين العام أن الحالة في زمبابوي تشكل تحديا رئيسيا للاستقرار الإقليمي في الجنوب الأفريقي، ليس بسبب تأثيرها المباشر المحتمل على الأمن السياسي والاقتصادي في المنطقة وعمليات التشريد المحتملة فحسب، بل أيضا لأنها تنشئ سابقة خطيرة للمستقبل السياسي للقارة. ومنذ بداية المأزق السياسي بعد الانتخابات التي جرت في ٢٩ آذار/مارس، أعرب الأمين العام عن قلقه حيال العملية وأعمال العنف ذات الدوافع السياسية. وما زال الأمين العام يشارك بشكل وثيق مع جميع الزعماء الإقليميين والدوليين ذوي الصلة بغية المساعدة في إيجاد تسوية للأزمة.

ونتيجة لاجتماع الأمين العام مع الرئيس موغابي في روما خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي حث فيه

الحكومة على المشاركة والعمل مع الأمم المتحدة، فإنه أوفد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية هايلي منكريوس إلى زمبابوي بولاية لمناقشة سبل تحسين المناخ السياسي قبل إجراء الجولة الثانية للانتخابات.

ومنحت السلطات في زمبابوي الأمين العام المساعد منكريوس إمكانية وصول واسعة واجتمع مع طيف واسع من الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة بغية الحصول على إدراك متوازن للحالة. واجتمع مع الرئيس موغابي؛ ومع وزراء الخارجية، والعدل، والعمل والرعاية الاجتماعية؛ ومع نائب قائد الجيش؛ ومع اللجنة الانتخابية؛ ومع زعيمي حركة التغيير الديمقراطي، مورغان تسفانغيراي وآرثر موتامبارا؛ ومع السيد سيمبا ماكوني، الذي جاء في الترتيب الثالث في الانتخابات الرئاسية التي أجريت قبل فترة قصيرة؛ ومع المجتمع المدني والمنظمات الكنسية؛ ومع رؤساء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرهم من بعثات المراقبة فضلا عن السلك الدبلوماسي.

وتمثلت الرسالة التي وجهها الأمين العام المساعد، في اجتماعاته مع الحكومة، في أن الحكومة تتحمل المسؤولية الأولية عن كفالة توفير الأمن لجميع المواطنين؛ وأنه لا بد من تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأنه، بشكل خاص، يتعين وقف أعمال العنف والتخويف وتقديم المنتهكين إلى العدالة؛ وأنه يتعين تهيئة فرص متساوية لكلي المرشحين ولحزبيهما؛ وأن الحوار أمر بالغ الأهمية لإنهاء الأزمة. كما أنه مارس الضغط لاستئناف الأنشطة الإنسانية.

إن السيد منكريوس، وبناء على أساس ملاحظاته، أبلغ الأمين العام بأنه لا تتوفر الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في زمبابوي وأن أي نتائج لانتخابات تجرى في ظل هذه الظروف لا يمكن أن تعتبر انتخابات ذات مصداقية.

وشهد البلد درجة مذهلة من أعمال العنف، مع ادعاء المعارضة بأن أكثر من ٨٠ من مؤيديها قتلوا على أيدي أنصار الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجهة القومية وبأنه تم تشريد الآلاف من دوائرهم. ويوجد دليل كاف على أن أعمال العنف تلك ارتكبتها توليفة من وكالات الدولة – الجيش والشرطة والمخابرات – وارتكبها قدامى المحاربين وارتكبها شباب الميليشيا. وتدعي الحكومة أن أعمال العنف ارتكبها أيضا ناشطو حركة التغيير الديمقراطي ضد مؤيدي الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجهة القومية. وتشير الأدلة إلى أنه بينما وقعت بعض الأعمال الانتقامية للعنف، فإنها كان أقل درجة بكثير من أعمال العنف التي ارتكبتها الحكومة وأنصارها.

إن هذه الحملة الواسعة النطاق للتخويف والتهديد تتناقض مع روح الانتخابات. وبدلا من الانفتاح، والتنافس الحر والشفافية، فإن المناخ الحالي مناخ للخوف والعداء والهجمات على السلامة البدنية لمواطني زمبابوي. وتمثل أعمال العنف وعمليات التشريد تحديا مباشرا لمصداقية عملية الاقتراع.

وكان من المأمول أن يتحسن المناخ بوصول عدد كبير من المراقبين الإقليميين والدوليين، نظرا لأن وجود المراقبين كان في وسعه أن يساعد على منع أعمال العنف وزيادة الثقة. وقدمت الأمم المتحدة، كجزء من تعاونها مع المنظمات الإقليمية، المساعدة اللوجيستية والتقنية لجهود المراقبة التي تضطلع بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونتيجة للجهود الموحدة، ازداد عدد المراقبين بقدر كبير على عدد المراقبين الذين كانوا موجودين في الجولة الأولى، حينما نشرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ١٢٠ مراقبا.

وكلف المراقبون أيضا بالبقاء داخل البلد لفترة زمنية أطول بعد إجراء الانتخابات. وأوفدت الأمم المتحدة حوالي ٣٠٠ مراقب من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واعتبارا من اليوم، تم اعتماد ٣٩٧ مراقبا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ونشرهم في زمبابوي.

ويبلغ إجمالي العدد المتوقع للمراقبين من الجماعة الإنمائية حوالي ٤٣٠ مراقبا. كما أن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا زادا عدد مراقبيهما زيادة كبيرة. وقدمت التقارير الأولية لبعثتي المراقبة التابعتين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وللبرلماني الأفريقي وصفا مباشرا لأعمال العنف ذات الدوافع السياسية.

ويوجد شعور متزايد بالقلق من أن الجماعات المحلية للمراقبة لن تتمكن من نشر عدد مماثل لعدد المراقبين الذين نشرهم في الجولة الأولى، التي أجريت في ٢٩ آذار/مارس، بسبب الأحكام التقييدية التي أصدرتها السلطات. وعانت إحدى تلك الجماعات، وهي شبكة زمبابوي للدعم الانتخابي، من قيود كبيرة في اعتماد مراقبيها. ولم يسمح لها سوى بنشر ٥٠٠ مراقب محلي لتغطية أكثر من ٠٠٠ ٩ مركز للاقتراع. وليس لدى مرشح حركة التغيير الديمقراطي إمكانية تذكر أو أي إمكانية للوصول إلى وسائط الإعلام في زمبابوي؛ وهو ممنوع من تنظيم الحملات بحرية؛ وأفادت تقارير بأن حافلات وسيارات الحملات قد استولت عليها الدولة، بزعم أن تسجيلها غير القانوني. وما زال الأمين العام للحزب، السيد تينداي بيتي، قيد الاعتقال، ومتهما بالخيانة. واليوم سمعنا تقارير تفيد بأن مقر حركة التغيير الديمقراطي قد هوجم وبأن عشرات من أنصار الحركة قد احتجزوا.

أن التمييز بين الحزب الحاكم والحكومة ومؤسسات الدولة في زمبابوي تمييز مطموس. والخدمة المدنية والجهاز القضائي وخاصة المؤسسات الأمنية مثل الجيش والشرطة لا تضطلع بدور محايد في كفالة الأمن وتهيئة جو ينعم بالسلام. ورؤساء القوات الأمنية في زمبابوي أعلنوا في العديد من المناسبات أنهم ”لن يسمحوا للدمى بأن تتولى مقاليد الأمور“ أو بأن ”يحيوا الخونة وعملاء الغرب“. والرئيس موغابي نفسه أعلن أنه ”مستعد لخوض غمار الحرب“ إذا ما خسر في الانتخابات، وأنه لن يُسمح لحركة التغيير الديمقراطي بأن تقود البلاد أبداً. ومؤسسات الدولة متحيزة وليست أدوات محايدة وفعالة للمواطنة وسيادة القانون.

وبالأمس، أعلن زعيم المعارضة مورغان تسفانغيراي انسحابه من الجولة الثانية للانتخابات يوم الجمعة، مشيراً إلى أن ظروف إجراء انتخابات ذات مصداقية لا وجود لها. وقال إن هناك أدلة على انتشار العنف على نطاق واسع برعاية الدولة، وأنه لم يتمكن من القيام بحملته الانتخابية، وأن الحركة فقدت الثقة في اللجنة الانتخابية لزمبابوي نظراً لأن هذه المؤسسة اكتظت بقدامى المحاربين وميلشيا الشباب، وأن القيادة السياسية لحزب زانو الحاكم وقدامى المحاربين أدلوا ببيانات عامة أعلنوا فيها صراحة أنهم سيتحدُّون أي فوز لحركة التغيير الديمقراطي.

وناشدت الحركة تلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التدخل بصورة عاجلة لاستعادة سيادة القانون والسلام والظروف المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقال السيد تسفانغيراي أيضاً أن الحركة ستعلن خطوتها المقبلة يوم الأربعاء، الموافق ٢٥ حزيران/يونيه. وفي غضون ذلك، أشار إلى أن الحركة ستظل مستعدة للمشاركة في أي انتخابات قد تجرى مستقبلاً في ظروف تتسق مع معايير الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية.

وكما قلت من قبل، فإن ظروف إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الجولة الثانية لا وجود لها في الوقت الحاضر. ونرى أنه ينبغي تأجيل الانتخابات لفترة ملائمة. ولا بد للحكومة أن تكفل تهيئة ظروف مؤاتية لعملية ذات مصداقية.

ونظراً لتأزم الحالة، ينبغي للأطراف أن تنخرط في محادثات على الفور لتحديد فترة يتم خلالها تهيئة الأجواء لعقد انتخابات حرة ونزيهة. وأكرر عرض الأمين العام بذل

مساعيه الحميدة دعماً لهذه الجهود، حسب الاقتضاء. والأمم المتحدة مستعدة للعمل على وجه الاستعجال مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي للمساعدة على حل هذه الأزمة السياسية. والسيد منقريوس، الأمين العام المساعد ومبعوث الأمين العام، سيبقى في المنطقة لتقديم المساعدة.

لقد أعرب الأفارقة بكل وضوح عن شواغلهم إزاء الحالة في زمبابوي. وصوت الزعماء الأفارقة قد ارتفع، والمنطقة تحشد جهودها لحل هذه الأزمة المستعصية. والسيد مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، الذي فوضته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأن يقوم بالوساطة في تلك الأزمة، أعلن أن على القيادة السياسية في زمبابوي أن تجتمع وتجد حلاً للتحديات التي يواجهها البلد.

ودعا الرئيس الزامبي موانواسا، رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى تأجيل الانتخابات لإتاحة الفرصة لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بما يتفق مع قانون زمبابوي ومبادئ الجماعة الإنمائية وميثاق الاتحاد الأفريقي واتفاقياته.

كما حث الرئيس الأنغولي دوس سانتوس، رئيس هيئة السياسات والدفاع والأمن في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الرئيس موغابي على التحلي بروح التسامح والاحترام للاختلاف، وأن يكف عن كل أشكال الترهيب والعنف السياسي.

وفضلاً عن ذلك، فإن مجموعة تضم ٤٠ من رؤساء الدول الأفريقية البارزين السابقين والشخصيات المرموقة الأخرى وقعوا رسالة مفتوحة دعوا فيها إلى وضع حد للعنف السياسي الحالي في زمبابوي، وأعربوا عن قلقهم إزاء ما يتردد من تقارير عن الترهيب والمضايقة والعنف، وأكدوا أنه من الأهمية الحيوية أن تُهيأ الظروف المناسبة لعقد الجولة الثانية من الانتخابات بطريقة سلمية وحرة ونزيهة.

والأمين العام يقدر الجهود المستمرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتيسير إيجاد حل في زمبابوي، والدور الريادي الذي تقوم به جنوب أفريقيا في هذا الإطار، ويشجع هذه الجهود ويدعمها. وهو يرحب بقرار تلك الجماعة عقد اجتماع طارئ بشأن زمبابوي، ويقدم دعمه للتدابير التي تتخذها الجماعة والاتحاد الأفريقي لمعالجة تلك الحالة الملحة.

لقد حان الوقت الآن لمضاعفة الجهود للمساعدة في تيسير بدء فوري لفترة يجري خلالها تهيئة الظروف الضرورية لعقد انتخابات حرة ونزيهة والمساعدة في إعادة الأمن وسيادة القانون في ذلك البلد. ونعتقد أنه بات من الواضح تماماً أن نهج الفائز يأخذ كل شيء لن يجلب السلام والاستقرار للبلد. ولا بد أن تتوقف كل أشكال التخويف والقمع.

وأكرر دعوة الأمين العام للطرفين إلى استئناف محادثاتهما فوراً للتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة لصالح كل شعب زمبابوي. ويجب أن تتهيأ لزمبابوي عملية ذات مصداقية كيما تتمخض الجولة الثانية من الانتخابات عن نتيجة ذات مشروعية في نظر الشعب الزمبابوي والمجتمع العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أدعو الأعضاء إلى جلسة سرية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.